

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الموافقة على اتفاقية منحة مجموعة النتائج

لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية)

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠١/٩/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية منحة مجموعة النتائج لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية)

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠١/٩/٣٠ ،

وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ المحرم سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ٢٣ مارس سنة ٢٠٠٢ م)

حسنى مبارك

منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم (٢٦٣ - ك - ٦٤٤)

اتفاقية منحة مجموعة النتائج

لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية)

بين جمهورية مصر العربية

والولايات المتحدة الأمريكية

ممثلة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مادة ١ - الغرض :

الغرض من هذا الاتفاق هو وضع أسس التفاهم بالنسبة للأطراف المذكورين أعلاه بالبرنامج الآتي وصفه فيما بعد .

مادة ٢ - الهدف الاستراتيجي والنتائج :

بند (٢ - ١) الهدف الاستراتيجي :

هذه الاتفاقية هي واحدة من عدد من الاتفاقيات التي تقوم الأنشطة والبرامج لتحقيق الهدف الاستراتيجي رقم (١٦) لكل من الوكالة الأمريكية وجمهورية مصر العربية وهو «لتحسين المناخ العام لتعزيز التجارة والاستثمار» .

بند (٢ - ٢) النتائج :

لكي يتم إنجاز هذا الهدف الاستراتيجي فإن النتيجة المرجوة من هذه الاتفاقية (النتيجة) هو تحسين إطار السياسات للتجارة والاستثمار .

بند (٢ - ٣) ملحق (١) الوصف التفصيلي :

الملحق (١) المرفق يوضح النتيجة المذكورة أعلاه ، وذلك في نطاق الحدود التي يوضحها التعريف بالنتائج المشار إليها بعاليه في بند (٢ - ١) ، ويجوز تغيير الملحق (١) باتفاق ممثلي الطرفين كتابة دون تعديل رسمي لهذه الاتفاقية .

مادة ٣ - المنحة :**بند (٣ - ١) مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :**

للمساعدة في تحقيق النتائج المنصوص عليها في هذه الاتفاقية فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية طبقاً لقانون المساعدات الخارجية الصادر عام ١٩٦١ وتعديلاته - توافق على منح المتلقى طبقاً لشروط هذه الاتفاقية مبلغاً لا يزيد عن مائة وخمسين مليون دولار (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) (منحة) .

بند (٣ - ٢) إجمالي المساهمة المتوقعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

يبلغ إجمالي مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتوقعة لإنجاز النتائج مليار ومائتي مليون دولار أمريكي (١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) يتاح على دفعات وفقاً لتوافر الأرصدة لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لهذا الغرض ، وموافقة الطرفين عند إتاحة كل دفعة تالية للبدء في صرفها .

مادة ٤ - متطلبات سابقة على السحب :**بند (٤ - ١) المتطلبات السابقة على السحب :**

قبل السحب لأية أرصدة من المنحة أو إصدار الوكالة لأية مستندات يتم السحب بمقتضاها يقدم المتلقى للوكالة بطريقة مقبولة شكلاً وموضوعاً فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة .

(أ) بيان بأسماء الأشخاص الذين يشغلون الوظيفة المحددة في البند (٨ - ٢) أو بأسماء أي ممثلين إضافيين مع نماذج توقيعات كل شخص معين منهم .

(ب) تخصيص حساب بنكي بفائدة تودع فيها حصيلة المنحة مع شهادة من المتلقى بأن هذا الحساب قد تم فتحه والتعامل فيه بالطريقة التي يتطلبها بند (٧ - ١) من هذه الاتفاقية .

(ج) بيان بالطرق التي يتم السحب بمقتضاها من هذا الحساب البنكي .

بند (٤ - ٢) المتطلبات السابقة على السحب :

قبل كل سحب من أرصدة المنحة - طبقاً للبند (٥ - ١) «تنفيذ السحب» - أو إصدار الوكالة لأية مستندات يتم بموجبها لتنفيذ السحب وفيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة سوف يتم ما يلي :

(أ) الوفاء بالمتطلبات الواردة في البند (٤ - ١) .

(ب) أن يحقق المتلقى مستوى مرضٍ من التقدم تحدده الوكالة عن طريق تنفيذ البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادي والمتفق عليه بين المتلقى والوكالة الأمريكية .

(ج) ستقوم الوكالة بتحديد مدى قيام المتلقى لتنفيذ ومطابقة ما تم الاتفاق عليه من الشروط والبنود الواردة في هذه الاتفاقية .

بند (٤ - ٣) الإخطار :

سوف تقوم الوكالة الأمريكية بإخطار المتلقى في الحالة عند استيفاء المتطلبات السابقة على السحب والمحددة في البندين (٤ - ١) ، (٤ - ٢) .

بند (٤ - ٤) التواريخ النهائية للوفاء بالمتطلبات السابقة على السحب :

(أ) إذا لم يتم استيفاء المتطلبات المحددة في البند (٤ - ١) خلال تسعين يوماً (٩٠) يوماً من تاريخ هذه الاتفاقية ، أو أى تاريخ لاحق يوافق عليه الطرفان كتابة ، فإنه يمكن للوكالة الأمريكية أن تنهى هذه الاتفاقية بموجب إخطار كتابي للمتلقى .

(ب) إذا لم يتم استيفاء المتطلبات المحددة في البند (٤ - ٢) خلال الفترة الزمنية المقررة بالخطابات التنفيذية فإنه يمكن للوكالة الأمريكية أن تنهى هذه الاتفاقية بموجب إخطار كتابي للمتلقى .

مادة ٥ - السحب :**بند (١-٥) السحب من المنحة :**

خلال الأوقات التي قد يوافق عليها الطرفان وبناء على المتطلبات السابقة على السحب السالف ذكرها بالبند (٤ - ٢) من هذه الاتفاقية ، تقوم الوكالة الأمريكية بإيداع المبالغ التي توافق على سحبها من المنحة طبقاً لمعدل الأداء في حساب أو حسابات البنك المحددة بواسطة المتلقى طبقاً للبند ٤ - ١ (ب) .

بند (٢-٥) تاريخ السحب :

يعتبر أي سحب قد تم في التاريخ الذي تسودع فيه الوكالة الأمريكية المنحة طبقاً للبند (٥ - ١) .

بند (٣-٥) التاريخ النهائي للسحب :

لا يتم السحب من مبالغ المنحة بواسطة الوكالة الأمريكية بعد ٣٠/٩/٢٠٠٧ ، إلا فيما عدا ما قد يوافق عليها الطرفان كتابة .

مادة ٦ - استخدام حصيلة المنحة :**بند (١-٦) استخدام المنحة :**

يوافق الطرفان على استخدام مبلغ المنحة طبقاً للقيود الواردة بالبند (٧ - ٢) أدناه والإيضاحات التي قد ترد في الخطابات التنفيذية لأي أو لكل ما يلي :

(أ) لشراء السلع وخدمات أمريكية المصدر والمنشأ والمحددة بواسطة الوكالة .

(ب) لسداد ديون المتلقى المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية أو المضمونة بمعرفتها .

وذلك مع الأخذ في الاعتبار ، فيما عدا ما يوافق عليه الطرفان كتابة ،

أن متحصلات المنحة المستخدمة للغرض الموضح بالبند ٦ - ١ (ب) لا يجب

أن يتعدى خمسة وعشرين في المائة (٢٥٪) من إجمالي متحصلات مبلغ المنحة

المتاح للمتلقى بمعرفة الوكالة للتنمية طبقاً لبنود هذه الاتفاقية .

مادة ٧ - تعهدات خاصة :**بند (٧ - ١) بحساب متحصلات المنحة :****يوافق الطرفان على الإجراءات التنفيذية التالية :**

(أ) تودع متحصلات المنحة في حساب بنكي مستقل بفائدة يفتحها المتلقى في بنك من أجل السحب من هذه المساعدة النقدية المتاحة عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وكذلك أية فوائد تنشأ عنها هذه المتحصلات على ألا تختلط هذه المتحصلات بأية أموال أخرى من أي مصدر وأن تعامل الفوائد الناتجة عن هذا الحساب كما لو كانت أصلاً (أي متحصلات المنحة) تم الحصول عليه وفقاً لشروط هذه الاتفاقية .

(ب) يحتفظ المتلقى بمستندات طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمتعلقة بحساب البنك الدولارى واستخدام متحصلات المنحة وبتيحها للمراجعة الربع سنوية والتدقيق السنوى بمعرفة الوكالة الأمريكية أو المعين من قبلها لمدة المنحة وحتى ثلاث سنوات تالية لتاريخ آخر سحب من الحساب المشار إليه بالبند ٧ - ١ (أ) .

بند (٧ - ٢) استخدامات محظورة استعواض قيمتها :

لا يستخدم مبلغ المنحة في تمويل استيراد سلع محظورة وتشمل المعدات للأغراض العسكرية أو شبه العسكرية - معدات المراقبة - معدات الإجهاض - سلع الترفيه - معدات المقامرة - أو معدات تعبير المناخ ، ولا تستخدم متحصلات المنحة في أغراض أخرى بخلاف المسموح بها طبقاً للبند (٦ - ١) ، ويوافق المتلقى على أن يعيد إلى الحساب البنكي المحدد في بند (٧ - ١) من هذه الاتفاقية أية دولارات أمريكية تستخدم من هذه المنحة في الاستخدامات المحظورة طبقاً لهذا البند ، بالإضافة إلى الفائدة التي قد تنشأ عن هذه المبالغ وأن تعامل المبالغ والفوائد التي أعيد إيداعها في الحساب كما لو كانت أصلاً (أي متحصلات المنحة) تم الحصول عليه وفقاً لشروط هذه الاتفاقية .

بند (٧ - ٣) حساب العملة المحلية :

(أ) يقوم المتلقى بإنشاء حساب منفصل بالعملة المحلية بدون فرائد بالبنك المركزي المصري لإيداع عملة جمهورية مصر العربية يساوي إجمالي متحصلات المنحة التي يستخدمها المتلقى أو أي جهة مفوضة لشراء أو استيراد السلع المصرح بها طبقاً للبند ٦ - ١ (أ) لهذه الاتفاقية ، على أن لا تختلط حساب العملة المحلية بأموال أخرى من أي مصدر كان .

(ب) سيقوم المتلقى بالإيداع في حساب العملة المحلية كما هو مطلوب في البند ٧ - ٣ (أ) لهذه الاتفاقية في الأمانة وبالمبالغ طبقاً للمتطلبات المتفق عليها في الخطاب التنفيذي .

(ج) يودع المتلقى تلك المبالغ في حساب العملة المحلية بمتوسط سعر الإنفاق اليومي للصرف . والمحدد بواسطة الغرفة المركزية للسوق الحرة ، لآخر يوم عمل مباشر قبل التاريخ المتعلق بإيداع مبلغ العملة المحلية كما هو متفق عليه بالخطاب التنفيذي .

(د) المبالغ المودعة في حساب العملة المحلية وفقاً لهذه الاتفاقية سوف يتم تحديد استخدامها مشاركة بين الطرفين .

(هـ) يحتفظ المتلقى أو يعمل على الاحتفاظ بالمستندات طبقاً للنظم المحاسبية المتعارف عليها والتي تورد الإيداعات والمصروفات من حساب العملة المحلية وتتاح تلك المستندات للمراجعة والتدقيق بمعرفة الوكالة الأمريكية أو من تعينه لفترة المنحة وحتى ثلاث سنوات لاحقة ، لآخر سحب من حساب العملة المحلية المنتوخ طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية . يتم تمويل مراجعي حسابات العملة المحلية من المبالغ المتولدة من هذه المنحة بالعملة المحلية .

(و) إن وجدت أية مبالغ من حساب العملة المحلية لم تستخدم طبقاً لما سبق الإشارة إليه سوف تستعاض من موارد المتلقى .

بند (٧ - ٤) الضرائب والرسوم :

تعفى هذه الاتفاقية وكذلك مبلغ المنحة من أية ضرائب أو رسوم مفروضة طبقاً للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية . ولا تستخدم مبالغ من هذه المنحة في دفع ضرائب أو رسوم جمركية أو رسوم أخرى تفرضها السلطات المصرية على السلع الممولة من حصيلة هذه المنحة .

بند (٧ - ٥) التقارير :

فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة يقدم المتلقى للوكالة تقريراً ربع سنوى عن استخدامات حصيلة المنحة ومركز الحساب البنكى طبقاً للمادة (٧ - ١) من هذه الاتفاقية وتقارير ربع سنوية بمركز الحساب الخاص بالعملة المحلية ونشاطه طبقاً لبند (٧ - ٣) من هذه الاتفاقية بالإضافة إلى ما يتقرر من متطلبات بالخطابات التنفيذية .

بند (٧ - ٦) التقييم :

يوافق الطرفان على وضع برنامج للتقييم كجزء من الاتفاقية فيما عدا ما يوافق عليه الطرفان كتابة فإن هذا البرنامج سيتضمن خلال تنفيذ الاتفاقية موضوع أو أكثر كما هو موضح :

- (أ) تقييم التقدم تجاه أهداف الاتفاقية .
- (ب) تحديد وتقييم محل المشاكل التي من الجائز أن تتعوق الأهداف .
- (ج) تقييم المعلومات المقترحة التي من الممكن أن تساعد على حل هذه المشاكل .
- (د) تقييم درجة ملائمة نتائج الاتفاقية ككل وأثرها على التنمية .

بند (٧ - ٧) التشاور :

يتشاور الطرفان بصفة دورية بشأن تنفيذ هذه الاتفاقية .

مادة ٨ - متنوعات :**بند (٨ - ١) الخطابات التنفيذية :**

قد تصدر الوكالة من وقت لآخر خطابات تنفيذية لإيضاح نصوص اتفاقية المنحة وكذلك لوصف الإجراءات التي تطبق أو لتسجيل اتفاق الطرفين على تفاصيل التنفيذ .

بند (٨ - ٢) الممثلون :

لجميع الأغراض المتعلقة بهذه الاتفاقية يمثل المتلقى الشخص الذى يشغل أو يقوم بعمل وزير التعاون الدولى و / أو رئيس قطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية ويمثل الوكالة الشخص الذى يشغل وظيفة أو يقوم بعمل مدير بعثة الوكالة ، ويمكن لكل منهما تعيين ممثلين إضافيين بإخطار كتابى لجميع الأغراض المتعلقة باتفاقية المنحة ، على ألا يكون لهم حق التوقيع على التعديلات الرسمية للاتفاقية أو مراجعة النتائج . ويجوز لأى من الطرفين أن يقبل أو يعتمد أية وثيقة موقعة من ممثلى الطرف الآخر تنفيذاً لهذه الاتفاقية إلى أن يتسلم إخطاراً كتابياً بإعفائهم من سلطاتهم .

بند (٨ - ٣) الاتصالات :

أى إخطار أو طلب أو مستند أو أى وسيلة اتصال أخرى يقدمها أى من الطرفين للآخر طبقاً لهذه الاتفاقية سوف تكون كتابة بالبريد المسجل أو التلغراف أو الوسائل السلكية وتعتبر أنها قد سلمت أو أرسلت لأى طرف عندما يتم تسليمها إليه على العنوان التالى :

إلى جمهورية مصر العربية

وزارة التعاون الدولى

قطاع التعاون الاقتصادى

مع الولايات المتحدة الأمريكية

٤٨ / ٥٠ شارع عبد الخالق ثروت - الدور الخامس

القاهرة / مصر

إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مربع ١ / أ من شارع اللاسلكى

المعادى الجديدة - القاهرة / مصر

وتكون جميع تلك الاتصالات باللغة الإنجليزية ما لم يوافق الطرفان على خلاف ذلك كتابة ويمكن تغيير العناوين بعناوين أخرى بمجرد تلقى إخطار كتابى بذلك .

بند (٤ - ٨) التعديل :

يجوز تعديل هذه الاتفاقية بإجراء تعديلات كتابية من الممثلين المعتمدين لكل من الطرفين المحددين في بند (٨ - ٢) سالف الذكر .

بند (٥ - ٨) لغة الاتفاقية :

حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية وفي حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يعتد بالنص الإنجليزي .

بند (٦ - ٨) تاريخ السريان :

سوف تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ ، عند توقيع الطرفين عليها .

بند (٧ - ٨) التصديق :

يتخذ المتلقى كافة الخطوات اللازمة لإتمام الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذه الاتفاقية ويخطر الوكالة الأمريكية في أسرع وقت ممكن بهذا التصديق .
وإشهاداً على ذلك ، فإن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذه الاتفاقية بأسمائهم وتم تسليمها في اليوم والسنة المحددين سالفاً .

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

التوقيع :

الاسم : **أحمد السدرش**

الوظيفة : وزير الدولة للتخطيط

والتعاون الدولي

عن حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

الاسم : **س. ديفيد ولش**

الوظيفة : السفير الأمريكي

بالقاهرة

التوقيع :

الاسم : **عبد الله مرزبان**

الوظيفة : رئيس قطاع التعاون الاقتصادي

مع الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

الاسم : **ويلارد ج. بيرسون**

الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية - مصر

مرفق (١)

اتفاقية برنامج دعم التنمية

(المرحلة الثانية)

رقم ٢٦٣ - ك - ٦٤٤

الخطة المالية التوضيحية بالدولار

(القيمة بالآلف دولار)

البيان	الارتباطات حتى تاريخه	الارتباطات المستقبلية	إجمالي التمويل المقترح
التحويلات النقدية	١٥٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠

ملحق رقم (١) الوصف التفصيلي

١- مقدمة :

هذا الملحق رقم (١) للاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) ، حيث يتناول البرنامج الذى يجب دعمه والنتائج التى يجب تحقيقها من التمويل المخصص فى الاتفاقية . ولا يجوز تفسير هذا الملحق على أنه يحوى أى تعديل للتعريفات والشروط الواردة فى تلك الاتفاقية .

٢- خلفية :

تتولى حكومة جمهورية مصر العربية تنفيذ برنامجها لإصلاح السياسات القطاعية والذى يهدف إلى زيادة مثمرة فى توظيف القطاع الخاص من خلال زيادة التجارة والاستثمارات .

إن الجهود المستمرة لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) من خلال برامج الإصلاح الاقتصادى السابقة والأنشطة الأخرى المتعلقة بها هى من أجل تشجيع ودعم برنامج الحكومة المصرية للإصلاح الاقتصادى .

وبعد الشرط الذى يحكم مصادر الإمداد للتحويلات النقدية من خلال برنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) العنصر الأساسى لمنحة الاتفاقية ويمكن توجيه أموال هذه المنحة لتمويل برامج السياسات القطاعية الأخرى مثل الصحة ، البيئة ، والتعليم ، والزراعة .

يوجه برنامج دعم التنمية لتحقيق الهدف العام الجديد لكل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجمهورية مصر العربية « وهو استفادة المصريين بشكل عادل من المنافسة الاقتصادية فى إطار العولمة » .

يتكون برنامج دعم التنمية من مجموعة أهداف لإصلاح السياسات سوف تساعد في تحقيق الهدف الاستراتيجي رقم (١٦) للوكالة وجمهورية مصر العربية (SO16) «لتحسين المناخ العام لتعزيز التجارة والاستثمار» .

هذا الهدف الاستراتيجي مطلوب لتوليد قاعدة عريضة لزيادة الدخل العائلي وبالتالي خفض مستوى الفقر بشكل مباشر والتمكن تدريجياً من إلغاء الدعم الذي يعوق حالياً أسعار السوق لتوجيه السلع والخدمات بصورة فعالة . وعلى ذلك فإن الغرض الرئيسي من برنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) هو دعم جمهورية مصر العربية في الاستمرار في بنود سياسة الإصلاح لتشجيع ودعم تنمية القطاع الخاص من خلال زيادة التجارة والاستثمار .

٣ - التمويل :

الخطة المالية التوضيحية لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) موضحة في المرفق رقم (١) لهذا الوصف التفصيلي ومن المتوقع أن يصل التخصيص السنوي إلى مبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنوياً بدأ من العام الحالي ٢٠٠١ . وسوف يبلغ إجمالي مساهمة الوكالة الأمريكية المتوقعة أن تصل إلى ١,٢ مليار دولار .

٤ - النتائج التي يجب تحقيقها :

بعد برنامج دعم التنمية أحد البرامج المتعددة الممولة من الوكالة الأمريكية لتحقيق الهدف الاستراتيجي الـ ١٦ (SO16) لتعزيز المناخ العام المصري للتجارة والاستثمار . والنتائج المحددة والمرجوة من برنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) هو تحسين إطار السياسات للتجارة والاستثمار في مصر - وتعقد الوكالة الأمريكية العزم على إمداد المساعدة لجمهورية مصر العربية لتنفيذ برنامجها - من خلال اتفاقيات منفصلة بتقديم المساعدات الفنية والأبحاث وصور الدعم الأخرى وستقوم الوكالة الأمريكية وجمهورية مصر العربية باستخدام المؤشرات التالية للوقوف على ما تم تحقيقه من هذه النتيجة .

زيادة الصادرات غير البترولية والواردات من السلع كنسبة من إجمالى الإنتاج المحلى .

تحسين الأداء المتطابق مع منظمة التجارة العالمية .

تخفيض متوسط تعريفات التجارة .

تيسير الإجراءات الجمركية .

خصخصة الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ وشركات المشروعات المشتركة .

خفض المدة الزمنية للإعلان عن بيانات الحسابات القومية .

القوانين المختارة والموافقة على القرارات .

القوانين المختارة والموافقة على تنفيذها .

٥ - الاتسطة :

برنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) سيوفر تمويلاً ٢٠٠ مليون دولار سنوياً وذلك لمدة ست سنوات ويعتمد هذا التمويل على مدى تنفيذ الحكومة المصرية لبرنامج إصلاح السياسات القطاعية .

٦ - أدوار ومسئوليات الإجراءات :

ستكون وزارة التعاون الدولى هو الممثل العام للممنوح فى هذا البرنامج إما بالنسبة للوكالة الأمريكية فإن مجلس إدارة النمو الاقتصادى - قطاع السياسات وقسم الخصخصة - سوف تتولى متابعة تنفيذ النشاط بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة .

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٧١ الصادر بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٢ بشأن الموافقة على اتفاقية منحة مجموعة النتائج لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) ، بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٣٠/٩/٢٠٠١ ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٢ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية منحة مجموعة النتائج لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) ، بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٣٠/٩/٢٠٠١

ويعمل بها اعتباراً من ٣٠/٩/٢٠٠١

صدر بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٢

وزير الخارجية

احمد ماهر السيد